اقتصاد

«هيئة غسل الأموال» تنفذ ٦٤ مهمة لضبط ممارسات بمخاطر عالية لغسل الأموال خلال عام ٢٠١٩

صالح حميدي

استهدفت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضبط عدد من شركات الصرافة وشركات الحوالات المالية الداخلية مؤخراً، وقد اتخذ القرار بإجراء تلك المهمات بناء على نتائج التحليلات المالية التي تقوم بها الهيئة على النشاط المالي للشركات المذكورة.

وبحسب تقرير للهيئة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن هدف تلك المهمات ضبط ممارسات مالية تحمل مخاطر عالية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد من التزام تلك الشركات بالضوابط الخاصة بهذه الممارسات والمستقاة كلها من المعايير الدولية والتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

ولم تقتصر مهمات الهيئة الميدانية المنفذة على الإدارات المركزية للشركات، بل استهدفت أيضاً فروع تلك الشركات وشركات أخرى في محافظات حلب وحماة وطرطوس واللاذقية، وبالرغم من مركزية عمل الهيئة إلا أنها شاركت مع الجهات المختصة في تنفيذ تلك المهمات.

وقد ناهز عدد المهمات المنفذة ٦٤ مهمة لعام ٢٠١٩، تنوعت ما بين مهمات غرضية لتقييم إجراءات مكافحة غسل الأموال في المؤسسات المصرفية والمالية والمهمات الخاصة بالصرافة غير المرخصة وتوزيع الحوالات المالية الخارجية بدون ترخيص.

وبلغ عدد مهمات الصرافة غير المرخصة في محافظة دمشق ١٠ مهمات وفي حلب ٤ مهمات و٦ مهمات في محافظة طرطوس و٣ مهمات في اللاذقية و٤ في محافظة حماة.

وتعكف الهيئة على دراسة نتائج تلك المهمات لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الضابطة العدلية لدى مصرف سورية المركزي في حال ثبوت وجود المخالفات والتي وصلت إلى حد إغلاق بعض المكاتب والشركات في بعض الأحيان.

وتسعى هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى القيام بكافة المهام الموكلة إليها بالشكل الأمثل في سبيل حماية القطاع المصرفي والمالي والاقتصاد الوطني وتطوير آليات فعّالة لحسن تنفيذ التشريعات الخاصة بإجراءات وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويأتي العمل ضمن إطار عملية الإصلاح المصرفي والمالي في الجمهورية العربية السورية والجهود المبذولة لحماية الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي من الجريمة المالية.

يذكر أن الهيئة كانت أنشئت بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٣ وتعديله بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته اللاحقة كهيئة مستقلة ذات صفة قضائية تتمتع بالشخصية الاعتبارية لدى مصرف سورية المركزي تحت اسم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكوحدة للتحريات المالية السورية.

وتصدر الهيئة القرارات والضوابط للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز دورها الإشرافي وكان آخرها القرار رقم ١٩ لعام ٢٠١٩ المتضمن نظام مراقبة العمليات المصرفية والمالية في المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في الجمهورية العربية السورية والمناطق الحرة السورية.

خبر سار للمزارعين

الحكومة تقرّر دعم الحمضيات: ٢٠ ألف ليرة للمزارع عن كل طن ومثله للمصدّر

رامز محفوظ

صرح مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ«الوطن» بأن الباخرة الأولى المحملة بالحمضيات التي كان من المقرر أن تبحر في ٢٠ الشهر الجاري باتجاه ميناء كيرتش في جمهورية القرم لم تنطلق بعد، وذلك بسبب الأحوال الجوية، والتأخير ببعض الإجراءات بخصوص وصول البرادات من دمشق إلى اللاذقية.

ولفت إلى أنه تتم حالياً عمليات التعبئة والتغليف والتشميع للحمضيات وتجري الاستعدادات النهائية لتوضيب الباخرة التي ستنطلق إلى ميناء كيرتش، والتي من المتوقع أن تبحر خلال الأيام القليلة القادمة، منوهاً بأن سعة هذه الباخرة ٥٧ براداً، سعة كل براد ٢٧ طناً، وبالتالي ستكون الباخرة محملة بأكثر من ١٥٠٠ طن.

وأشار ميده إلى أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل وقع بالأمس قرار اعتماد آلية دعم إنتاج وتصدير الحمضيات، وذلك بعد أن تمت مناقشة هذه الآلية مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على مدار جلستين، واعتمدت وأصبحت نافذة، مبيناً أنه بعد اعتماد هذه الآلية ستمنح هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات دعم إنتاج للمزارع لأول مرة وهو عبارة عن ٢٠ ليرة سورية لكل كيلو غرام يستجر من مزارعه، وهي المزارع المعتمدة التي صدر بشأنها قرار رقم ١ بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ وعددها ٣٣٨ مزرعة مطابقة لشروط الاعتمادية والجودة إضافة إلى تسعة مراكز فرز وتوضيب.

ونوه بأن كل طن يستجر من هذه المزارع المعتمدة يحصل صاحب المزرعة على ٢٠ ألف ليرة، إضافة لـ ٢٠ ألف ليرة للطن المستجر تذهب إلى المصدر المعتمد وهو غالباً ما يكون هو نفسه صاحب مركز الفرز والتوضيب.

وبين أن تنفيذ آلية الدعم هذه كانت بدءاً من ٢٠٢٠/١/١ وستستمر حتى نهاية الموسم، لافتاً إلى أنه مع تطبيق برنامج الاعتمادية وقطع أشواط جيدة في هذا الموضوع إضافة لآلية الدعم التي اعتمدت سيكون هناك صورة جيدة للتسويق الخارجي لمادة الحمضيات.

وأوضح أن الهيئة ستقيم ورشة تعريفية لآلية دعم الحمضيات حتى تصل إلى المستحق ويعلم الجميع، مبيناً أن المستهدف الأول والأخير من آلية الدعم هذه هو المزارع الذي يمثل الحلقة الأضعف ويتحمل الخسائر، والهيئة تريد من خلال هذا الدعم أن تتحمل معه وتدعمه لكي يغطي هذه الخسائر حتى يحقق عوائد جيدة على المستوى القريب والمتوسط والبعيد.

وشدد على ضرورة عدم تقييد أو حصر موضوع التسويق فقط في الأسواق الخارجية على الرغم من أهميته، لكن يجب الأخذ بالعلم أنه إذا كانت كمية الإنتاج السنوية المتوقعة للحمضيات لهذا العام ٢.١ مليون طن فإنها ليست جميعها متاحة للتصدير، إنما المتاح للتصدير وفي أحسن الأحوال لا يتجاوز ٣٠٠ ألف طن، والكمية المتبقية من الإنتاج تكون للتسويق الداخلي إضافة للتصنيع، مشيراً أنه خلال عام ٢٠١٠ أي قبل الحرب الإرهابية على سورية كانت كمية الصادرات من مادة الحمضيات ١٢٠ ألف طن.

المدير العام للحبوب: وفرّنا ٦٦٠ مليون ليرة من التعاقد مع القطاع الخاص

عقود بـ«التراضي» بين «السورية للحبوب» ومطاحن للقطاع الخاص

علي محمود سليمان

صرح مدير المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» بأن المؤسسة حققت وفراً مالياً من خلال أجور الطحن التي جرى توقيع عقودها مع مطاحن القطاع الخاص للعام الحالي ٢٠٢٠ بحوالي ٦٦٠ مليون ليرة سورية، بالمقارنة مع العقود نفسها التي جرى توقيعها لعام ٢٠١٩ وللكمية ذاتها، على حين كان الوفر المالي لعقود العام ٢٠١٩ بحوالي مليارَي ليرة سورية مقارنة مع عقود العام ٢٠١٨.

وأوضح أن الوفر هو لنفس الكميات التي جرى طحنها في العام الماضي والعام الحالي، وهي تشكل نحو ٢٥٪ من الكميات التي تقوم المؤسسة بطحنها من القمح، فيما تقوم المطاحن التابعة للمؤسسة بطحن ٧٥٪ من الكميات التي تقوم المؤسسة بطحنها خلال عام.

وأشار إلى دخول مطحنة أم الزيتون في السويداء إلى العمل والإنتاج، وتصل طاقتها الإنتاجية إلى ٣٠٠ طن في اليوم، وتغذي محافظتي السويداء ودرعا بالطحين، مبيناً أن مطحنة تلكلخ وصلت إلى مراحلها الأخيرة من التجهيزات والبناء، ويتوقع أن تدخل الخدمة خلال النصف الأول من العام الحالي، وهي بطاقة إنتاجية تبلغ ٦٠٠ ألف طن يومياً، ودخول هذه المطاحن سيساعد في تخفيف الحاجة لمطاحن القطاع الخاص وبالتالي تحقيق وفورات مالية إضافية، كما أن عمليات البناء مستمرة في مطحنة سلحب بمحافظة حماة وقد تم توريد الآليات، ويتوقع أن تدخل الخدمة خلال العام ٢٠٢١.

وكان مجلس إدارة الحبوب قد عقد اجتماعاً يوم أمس استعرض فيه واقع عمل المؤسسة، ودورها في الاستمرار بتوفير مادة القمح والدقيق لزوم المخابز، وشرح واقع وآلية العمل في المطاحن، إذ أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف حرص الحكومة على الاستمرار بتعزيز المخازين الإستراتيجية من مادتي القمح والطحين ومستلزمات إنتاج رغيف الخبز، وفق أفضل المواصفات والشروط المطلوبة، وتقديم جميع الدعم اللازم ليبقى رغيف الخبز في متناول جميع المواطنين بنوعية ومواصفات جيدة.

وشدد على ضرورة مضاعفة الجهود لرفع الطاقة الطحنية وكميات المخزون في المطاحن من مادة الدقيق لمدة لا تقل عن أحد عشر يوماً، والقيام بأعمال الصيانة الدورية لخطوط التشغيل والإنتاج وعمليات التعقيم وإجراء العقود وفق الطرق القانونية التي تضمن الاستمرار بتوفير مادتي القمح والطحين.

ودعا أسرة السورية للحبوب إلى بذل قصارى جهودها لرفع الطاقة الإنتاجية للمطاحن ومنح عمال المطاحن الحوافز المالية اللازمة تقديراً لجهودهم ومكافأة المجدين والمبدعين والمتميزين.

ووافق أعضاء مجلس إدارة المؤسسة السورية للحبوب على إجراء العقود بالتراضي مع عدد من المطاحن الخاصة في مختلف المحافظات وفق الشروط المحددة لطحن كميات من القمح، إذ أشار المجتمعون إلى أهمية التعاقد مع المطاحن الخاصة التي تلتزم بالشروط وبالأسعار المحددة من قبل المؤسسة وتضمن الاستمرار بتوفير مادة الطحين بأفضل المواصفات المطلوبة ورفع المخزون وزيادة الإنتاج.

وحضر الاجتماع معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب ومعاون وزير الصناعة جمال العمر ومعاون وزير المالية منهل هناوي والمدير العام للمؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم والمدراء المركزيون بالمؤسسة وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال إبراهيم عبيدو.

المصرف الصناعي: منح ٣٠٤ قروض منها ٥٨ صناعياً خلال ٢٠١٩

عبد الهادي شباط

قاربت الودائع لدى المصرف الصناعي ٧٢ مليار ليرة سورية، حتى نهاية العام الماضي (٢٠١٩)، منها أكثر من ٤٨ مليار ليرة حسابات جارية، وما يزيد على ١٤ مليار ليرة ودائع لأجل، ونحو ٩,٥ مليارات ليرة ودائع التوفير.

ولدى المصرف ٥٧,٥ مليار ليرة أموالاً جاهزة، يقابلها ٣٣ مليار ليرة نقداً تحت التصرف، ليكون المشهد النهائي لحجم السيولة لدى الصناعي يتجاوز ٧١,٤ بالمئة.

وصرح مدير في المصرف لـ«الوطن» أن الاتجاه حالياً للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، والبحث في العديد من الخيارات لذلك، ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات من خلال توفير التمويل المناسب، مع التركيز على المشروعات الصناعية، وأنه في هذا الإطار منح المصرف الصناعي في العام ٢٠١٩ نحو ٥٨ قرضاً صناعياً تجاوزت قيمتها ٢,٢ مليار ليرة، بينما منح ٢٣٥ قرضاً لحرف إنتاجية بقيمة ٣ مليارات ليرة و١١ قرضاً لفعاليات خدمية، ليكون إجمالي القروض الممنوحة ٣٠٤ قروض.

ويسعى المصرف لتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن العلمية.

وحول الضمانات، بين المدير أن الضمانة ليست هي الأساس في منح القرض، ولكنها تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض، وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي، والاطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية للقرض، وطبيعة الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بعيداً عن الضمانة، لذلك يركز المصرف في منح القروض على أولوياته التي حددها وفق متطلبات المرحلة الحالية، ومنها شراء مقاسم صناعية، وتمويل المنشآت الصناعية حتى مليار ليرة، ومنح القروض التشغيلية، مع التركيز الشديد على القروض التي تحقق إنتاجاً ويسهم في التخفيف من المستوردات أو يدعم الصادرات السورية.

وتم وضع خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع.

ونوّه بأن المصرف وسّع قروضه لتشمل عدداً كبيراً من الشرائح، ورفع الحدّ الأقصى للمنح بالنسبة للمشاريع الصناعية والاستثمارية بحد أقصى يبلغ مليار ليرة سورية، وبذلك يسهم المصرف في تنمية المشاريع الصناعية والاستثمارية، بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للصناعيين والحرفيين والمقاولين وأصحاب المهن العلمية والنوادي الرياضية.

وفيما يخص المقاولين ونظراً لدورهم في مرحلة الإعمار قدم المصرف قرضاً خاصاً بهم، كقرض شراء الآليات، إضافة إلى التسهيلات غير المباشرة المقدمة لهم «كفالات مصرفية» حيث تم رفع سقف الكفالة حسب تصنيف المقاولين، وتخفيض الحد الأقصى لنسبة المؤونة.

وأشار إلى أن المصرف يسعى لزيادة رأسماله بما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية وخاصة المتضررة منها التي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية التسهيلات الائتمانية.

معامل إسمنت حكومية في حلب للتشاركية مع القطاع الخاص

مدير «مؤسسة الإسمنت» لـ«الوطن»: ترخيص ٣٣ معملاً بطاقة ٥٠ مليون طن سنوياً من دون أن يباشر أي منها بالعمل

هناء غانم

قال المدير العام لمؤسسة الإسمنت أيمن نبهان: «إن البيروقراطية المركزية تعتبر أحد مصادر الفساد، ما يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية لإصلاح القطاع العام الصناعي بالسرعة الممكنة، وتحديد أولويات وإستراتيجيات كل صناعة، وكيفية النهوض بها فنياً ومالياً وإدارياً».

وبيّن في تصريح لـ«الوطن» أن البيروقراطية الإدارية هي التي تؤخر عملية اتخاذ الإجراءات السريعة والضرورية لمعالجة أي خلل فني، إضافة لعدم الفهم الصحيح لدى الجهات الرقابية لطبيعة عمل الشركات الإنتاجية.

وفيما يتعلق بقطاع الإسمنت، بين أن خطوط الإنتاج الحالية تعود إلى عام ١٩٧٠، على حين أصبحت مستهلكة للطاقة والموارد الطبيعية، وبالتالي غير مجدية اقتصادياً، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية الإستراتيجية نظراً لظروف الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الجائرة المفروضة على الشعب السوري، ما أثر بشكل سلبي على تنفيذ الخطط الإنتاجية، مشيراً إلى أن التسعير الإداري يعتبر من أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.

وأشار نبهان إلى أن مادة الإسمنت هي أساسية وإستراتيجية، تقوم عليها فكرة العمران، وسورية خلال فترة الحرب الإرهابية عليها تعرض القطاع الصناعي للتخريب، بالتالي فإن جزءاً من معامل الإسمنت تعرض للدمار الكامل أو الجزئي، وخاصة في مدينة حلب، حيث تعرضت شركة الشهباء لدمار كامل، وتعرضت الشركة العربية للإسمنت والوحدة الاقتصادية لدمار جزئي، ما أدى إلى خروج نحو مليوني طن إسمنت من الإنتاج، حيث كان إنتاج المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء قبل الأزمة ٥,٤ ملايين طن إسمنت، ورغم كل الظروف فإن المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء قادرة على إنتاج نحو ٣,٤ ملايين طن إسمنت سنوياً.

وأشار نبهان إلى أن مجموع ما ينتجه القطاعان العام والخاص يصل إلى حدود ٥ ملايين طن سنوياً.

وبخصوص الشركات المتوقفة في حلب بين نبهان أنه تمت دراسة الجدوى للشركات الموجودة في المحافظة، وأرسلت إلى هيئة التخطيط والتعاون الدولي لطرحها للاستثمار وفق مبدأ التشاركية، وقد أقدم بعض المستثمرين الذين تقدموا ببعض العروض لإعادة إقلاع العربية للإسمنت، وإنشاء خط جديد بتكلفة تقدر بنحو ١٢٠ مليار ليرة، وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٥ آلاف طن يومياً، في منطقة المسلمية، مشيراً إلى أن يوجد بعض الشركات الخاصة التي هي في طور انتهاء تركيب خطوط إنتاج المتحدة للإسمنت بطاقة ٤,٥ ملايين طن سنوياً.

وأوضح نبهان أنه إذا قدر لهذه المشاريع الإقلاع والنجاح، فسوف يبلغ حجم إنتاج الإسمنت للقطاعين العام والخاص نحو ١٢ مليون طن سنوياً، كما تم منح رخص لإنشاء معامل خاصة لإنتاج مادة الإسمنت، بلغت ٣٣ رخصة بطاقة إنتاجية من ٥٠ إلى ٦٠ مليون طن سنويا، ولكن حتى تاريخه لم تباشر أي منها بالعمل على أرض الواقع.

وفيما يخص استثمار مجموعة فرعون لمعامل الإسمنت للقطاع العام في طرطوس وعدرا فإن خلافات بين الجانبين أدت إلى إحالة القضية للقضاء الإداري ومن ثم إلى التحكيم، وذلك بعد أن طلب القضاء الإداري الحجز على أموال المجموعة لضمان مبلغ ٢٠ مليار ليرة.

وبخصوص علاقة المؤسسة مع مؤسسة عمران، بين نبهان أن هناك لجنة مشتركة بين الجهتين تشرف عليها الوزارة، مهمتها استجرار عمران لكامل إنتاج المؤسسة العامة للإسمنت وفق عقد اقتصادي جديد، ما يؤكد أن العلاقة بين الطرفين تكاملية، ولكن بسبب الظروف الحالية وعدم وجود جهات عمل حقيقية في بلدنا وعدم قدرة مؤسسة عمران على تصريف كامل منتجات المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء، وأيضاً عدم قدرة المؤسسة على خفض إنتاجها، ما أدى إلى تكدس المخازين التي بلغت نحو مليون طن من مادة الكلينكر؛ ما اضطر المؤسسة العامة للإسمنت لاتخاذ بعض الخطوات لتصريف المنتج عبر موزعين معتمدين لتأمين مستلزمات الخطة الإنتاجية والاستثمارية.